دور رأس المال المحلي والأجنبي في تمويل التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1980–2016

إعداد:

د. مريميت عديلة [*].

د. عمر عبدة سامية [**].

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور رأس المال المحلي والأجنبي ومدى مساهمته في تمويل التنمية المستدامة، على اعتبار أن هذه الأخيرة أهم وأحدث المفاهيم التنموية، والمخرج الجديد لأزمة التنمية في جميع دول العالم وفي الجزائر خاصة. وقد توصلت الدراسة القياسية إلى أن رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لم تساهم فعلا في دفع عجلة التنمية في الجزائر خلال فترة الدراسة، على الرغم من ظروف الوفرة المالية النفطية التي عرفتها ولعدة سنوات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التمويل المحلي، التمويل الأجنبي

المقدمة

إن البحث في مجال التنمية مرتبط ارتباطا وثيقا بدراسة الموارد التمويلية لإنجاحها، هذا النجاح الذي تسعى إليه جميع الدول متقدمة كانت أم نامية، وذلك لتوفير مستوى معيشي أفضل لشعوبها عن طريق تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، غير أن القيام بعملية تنموية ناجحة تتطلب توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة كما وكيفا، وتصطدم الدول النامية بصعوبات متعددة، يقع عجز مواردها الذاتية بين المراتب الأولى في هذه العقبات نظرا لندرتها في هذه المجتمعات، هذا الأمر الذي يؤدي إلى اعتماد الدول النامية على نظيرتها المتقدمة في الحصول على ما يلزمها من رؤوس الأموال لكي تحقق أهدافها التنموية. وقد أكدت نتائج التجارب التنموية في مختلف البلدان النامية مخاطر هذا الأسلوب التمويلي الذي أصبح يهدد مسيرة التنمية نفسها، ويعرقل نجاحها فترة بعد أخرى. لذلك تقع المسؤولية الأولى في عملية تمويل التنمية على عاتق المصادر الذاتية، وهذا تجنبا للوقوع في سلبيات التمويل الخارجي من ناحية ولكي تكون التنمية المستحدثة أصلية نابعة من بيئة وظروف المجتمع، من ناحية أخرى. ومن هذا المنطلق تتناول هذه الدراسة الإشكالية التالية: " **ما مدى مساهمة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في دفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر؟**"

فرضيات الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات تمت صياغتها بالشكل التالي:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد؛

* أستاذة محاضرة قسم أ – جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

** أستاذة محاضرة قسم ب – جامعة 8 ماي 1945 قالمة

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وهيكل الإنتاج؛

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ومؤشر الفجوة الادخارية؛

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ونسبة الانكشاف التجاري؛

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ومعدل التضخم.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

– معرفة أهم مصادر تمويل التنمية المستدامة؛

– الوقوف على مدى فعالية التمويل المحلي والأجنبي للتنمية المستدامة؛

– تقييم مدى استفادة الجزائر من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية؛

– توضيح مساهمة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في تمويل التنمية في الجزائر.

أهمية الدراسة:تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إثراء المعرفة النظرية في مجال التنمية المستدامة ومدى فعالية رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في تمويل التنمية، حيث كانت ومازالت هذه الأخيرة من بين المواضيع المثيرة للجدل. كما تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة، في إثراء الجانب التجريبي لأثر التمويل المحلي والأجنبي على التنمية في الجزائر، وذلك من خلال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي.

منهج الدراسة:تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لسرد مختلف المفاهيم الواردة في الجانب النظري للدراسة.واعتمدنا على الأدوات الكمية مثل الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة مساهمة التمويل المحلي والأجنبي للتنمية في الجزائر. وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث تمت الاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews الإصدار (8)، للقيام بعملية تقدير نماذج الانحدار المتعدد، كما تم اعتماد مستوى المعنوية 5%، لإثبات فرضيات الدراسة وتفسير نتائجها، بالإضافة لاستخدام اختبار ستيودنت لاختبار معنوية معلمات النموذج، واختبار فيشر لاختبار معنوية النموذج ككل واختبار داربن ووتسون للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي. واعتمدنا على معامل التحديد المعدل الذي يعبر عن مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وكمحاولة للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين:

– القسم الأول: الإطار النظري للدراسة

تضمن مفهوم التنمية المستدامة، مؤشرات قياس التنمية المستدامة، مصادر تمويل التنمية المستدامة وآليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

- القسم الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

تضمن الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية، اختبار سكون السلاسل الزمنية، تقدير وتقييم النموذج وفي الأخير تحليل وتفسير النتائج.

الإطار النظري للدراسة

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

تهدف مختلف الدول إلى تبني سياسات اقتصادية تصل بفضلها إلى تحقيق النمو والتنمية، حتى بلوغ تصور التنمية المستدامة التي أصبحت تعني تنظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية مع ضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن.

وقدتضاربت الآراء حول مفهوم التنمية، واختلفت مع اختلاف المنطلقات الفكرية للاقتصاديين، وأثارت التنمية جدلا نظريا حول مفهومها واختيار المعيار الملائم لقياس ما يحققه بلد ما من تنمية. فمفهوم التنمية ليس ثابتا ومستقرا ومتفقا عليه من طرف المختصين، فكل يتناوله من زاويته، وينظر إليه انطلاقا من الأيديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه.

فمن المنظور التقليدي، كانت عملية التنمية تعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويتم الاعتماد في قياسها على ما يتحقق من زيادة صافية مستقرة في الدخل الوطني الحقيقي[1]. ويتم التركيز هنا على الدخل الحقيقي وليس النقدي لاستبعاد أثر تقلبات الأسعار وموجات الانتعاش المؤقتة التي تحدث عبر الدورات الاقتصادية.

ويفضل بعض الاقتصاديين تفسير التنمية على أنها تعني أكثر من مجرد زيادة الدخل الوطني الحقيقي، فهم يرون أنها يجب أن تشير أيضا إلى رفع مستوى المعيشة والتقليل من درجة الفقر وعدالة توزيع الدخل، مما يقتضي وجوب تعريف التنمية على أنها: "عملية يزداد بواسطتها متوسط دخل الفرد الحقيقي كمقياس للتنمية. ذلك أنه إذا تزامنت الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي مع زيادة أكبر في السكان، فلن يرافق هذه الزيادة أي تحسن في مستوى المعيشة"[2].

جاء مفهوم التنمية المستدامة لتحسين حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، التي أصبحت عنصرا مهما في عملية نجاح التنمية، لأن استنزافالموارد الطبيعية من شأنه أن يؤدي إلى فشلها. وقد برز مصطلح التنمية المستدامة منذ قمة الأرض سنة **1992**، وأصبحت الاستدامة مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم المختلفة وخصوصا في أوروبا والو.م.أ وتتبناها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية، وتعمل من أجل تطبيقها وكذلك الحال في العديد من الدول النامية بما في ذلك بعض الدول العربية ،وقد نجم عن انتشار أفكار الاستدامة على مستوى الدول ظهور مفاهيم ومصطلحات جديدة مثل: ثقافة الاستدامة.

وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم، وهي ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية هي[3]:

- العنصر الاقتصادي: فالتنمية في جانبها الاقتصادي يجب أن تؤمن إنتاج الكميات اللازمة من السلع والخدمات لسد حاجات المجتمع مع تجنب الاختلالات القطاعية التي تؤثر سلبا على مستوى الدخل الوطني، وخاصة الإنتاج الزراعي.
- العنصر البيئي: في تحقيقها لأهدافها الاقتصادية يجب أن يضمن النظام القائم على التنمية استمرارية الحياة بتنوعها ونوعيتها، دون تبديد للموارد الطبيعية والإبقاء على الاستقرار المناخي والتنوع الحيوي. وتأكيد استمرارية الثروة الطبيعية الموروثة للأجيال القادمة.
- العنصر الاجتماعي: والمرتكز على مبادئ الإنصاف في توزيع عائدات الثروة وتكافؤ الفرص بين المواطنين كافة دون تمييز.

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تتحدد جوانب وأبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد رئيسية، كما سبق وأشرنا إليها، وهي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي لابد من التركيز عليها جميعا بنفس المستوى والأهمية، ولهذا فإن مؤشرات قياس التنمية المستدامة تختلف عن مؤشرات التنمية التقليدية، وهذه الأخيرة تقيس التغير الذي يطرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية أو المجتمع على أساس أن هذه التغيرات مستقلة وليس لها علاقة بجوانب التنمية الأخرى، أما مؤشرات التنمية المستدامة فإنها تعكس حقيقة أن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مترابطة ومتكاملة ومتداخلة وأي تغير في جانب ينعكس بصورة أو بأخرى على الجوانب المتبقية[4].

لقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات تمثل التنمية المستدامة على أكمل وجه وأدق تعبير منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، وكان أبرز تلك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة حيث اقترحت 59 مؤشرا يتم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية. كما اعتمدت اللجنة إطارا تحليليا يصنف المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسية أسمتها مؤشرات الضغط والحالة والاستجابة. حيث أن مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة هي التي تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط ومؤشرات الحالة هي التي توفر أو تعطي صورة عن الأوضاع الراهنة، ومؤشرات الاستجابة هي التي توضح فعالية التدابير المتخذة والتي تم العمل بها من قبل الدولة بصدد التنمية[5]، ويوضح الملحق رقم (1) المؤشرات الأساسية لقياس التنمية المستدامة.

وعادة نقوم بقياس التنمية لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تقييم الجهد المبذول لتحقيق الأهداف المنشودة.

- تحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة وما يترتب على ذلك من تعديل للمسار أو الاستمرار في نفس الاتجاه.
- تحديد مدى الالتزام بالإطار الزمني المتخصص لتحقيق الأهداف وهل تسيير عليه التنمية بشكل سريع أم بطيء أم مناسب.
- مقارنة الأوضاع التنموية بين المناطق المختلفة سواء أكانت دولا أم أقاليم بشكل يساعد على تحديد مقدار طموح الأهداف أو تواضعها ومدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف.
- الاستفادة من تجارب الآخرين فيما حققوه أم عجزوا عن تحقيقه.
- اشتقاق مؤشرات ومعاملات التنمية من أهدافها يعني تعدد هذه المؤشرات وتغيرها واختلافها نتيجة تغير واختلاف الأهداف من فترة زمنية لأخرى لنفس المنطقة ومن منطقة لأخرى.

ثالثا: مصادر تمويل التنمية المستدامة

وتنقسم إلى مصادر محلية ومصادر أجنبية.

1- المصادر الداخلية لتمويل التنمية المستدامة

مصادر التمويل المحلية هي مجموع الموارد التي يمكن توفيرها من المصادر الوطنية، والتي يتم توجيهها لتمويل الاستثمارات وتكوين الطاقة الإنتاجية الجديدة في جميع القطاعات والمجالات الاقتصادية[6].وتتمثل أهم الآليات الداخلية لتمويل سياسات التنمية المستدامة في:

1-1-المدخرات المحلية

الادخار قد يكون اختياريا أو إجباريا، ويقصد بالادخار الاختياري ذلك الجزء من الدخل الذي يقوم الأفراد والهيئات والمؤسسات بادخاره طوعيا وبمحض إرادتهم. أما الادخار الإجباري هو ذلك الجزء من دخول الأفراد والذي يقتطع بطريقة إلزامية بغرض تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق فرض بعض الضرائب على الدخل، كما تعتبر الاحتياطات التي تقتطعها الشركات من أرباحها من مصادر الادخار الإجبارية، يضاف إليها التأمين الإجباري[7].

وتجدر الإشارة إلى أن العبرة ليست في الادخار فحسب ولكن العبرة في توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة[8]. فطبقا لفكرة الفائض الاقتصادي التي بحثها "بول باران" أن الادخار الذي يمكن أن يتحقق في كثير من الدول النامية يفوق كثيرا الادخار المتحقق فعلا. فهناك موارد ادخارية مبددة في صورة استهلاك بذخي من أصحاب الدخول المرتفعة، وأخرى مكتنزة في شكل معادن كالذهب والتحف، وثالثة كامنة تتمثل في الموارد البشرية الفائضة والتي تأخذ شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي وأيضا في قطاع الخدمات[9].

1–2– الجباية البيئية

من المتعارف عليه أن الدولة تستعمل الجباية كأداة للتحكم وتوجيه الاقتصاد، كما تعتبر موردا لخزينتها بالإضافة إلى ذلك تستعمل كوسيلة لمراقبة التلوث. وأساس فرض الجباية هو المبدأ العالمي "الملوث الدافع" الذي اعتمدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة **1972** وهو ينص على وجوب تحميل الملوث أعباء التأثيرات الخارجية التي تنتج عن نشاطه.

ولكي تكون سياسة الجباية البيئية ذات فعالية يجب توفر الشروط التالية[10]:

- أن تتسم الضريبة المفروضة بالمرونة فتختلف معدلاتها وفقا لنوع النفايات وحجمها والمنطقة الجغرافية التي يظهر فيها.
- أن يستخدم جزء كبير من إيرادات الجباية المفروضة على المؤسسة الملوثة في تدعيم بحوث تكنولوجيا معالجة النفايات وتطبيق طرق أكثر كفاءة للتقليل من كمية النفايات.

1–3– رخص التلوث القابلة للتداول

ينجم مشكل الآثار الخارجية عن غياب تحديد حقوق استغلال واضحة تسمح باستخدام الموارد وكذلك تأجيرها أو بيعها للغير وهو ما يطلق عليه حسب الاقتصادي رونالد كوس مشكلة حقوق الملكية للموارد البيئية. وانطلاقا من هذه الفكرة تصور الاقتصادي جن دلس رخص التلوث القابلة للتداول وتعتبر هذه الرخص إحدى الوسائل الاقتصادية لمواجهة التلوث، حيث تصدر الدولة سندات بمستويات معينة تختلف حسب النشاط الملوث للبيئة والمنطقة المعرضة له[11].

ومن أشهر أسواق رخص التلويث هو سوق انبعاثات أكسيد الكبريت الذي تديره وكالة حماية البيئة وتشارك فيه كل المؤسسات المنتجة للكهرباء في الولايات المتحدة، ومع نجاح هذا النموذج تم اعتماده في العديد من الدول كالصين وكوريا في مجال ثاني أكسيد الكبريت وفي أوروبا يتم اعتماده لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى المسببة لها من قطاع الصناعي ضمن برنامج الاتحاد الأوروبي لتنفيذ بروتوكول كيوتو[12].

1–4– مصادر أخرى للتمويل:تتمثل هذه المصادر فيما يلي[13]:

- **الإعانات الحكومية:** تمثل الإعانات شكلا من أشكال الحوافز المشجعة، وقد تمنح الإعانات للاستثمارات في مجال إنتاج الآلات و المواد المخفضة للتلوث أي المشروعات المنتجة للآلات صديقة البيئة مثل منح إعانة لشركة تعمل بالطاقة الشمسية بدلا من تلك التي تعمل بالوقود أو الفحم كما يمكن أن تمنح إعانة للبحث و التطوير في مجال حماية البيئة.
- **أدوات السياسة التجارية:** يمكن استخدام الإعفاءات الضريبية الجمركية كأداة لتشجيع المنشأة على استخدام آلات وأدوات صديقة للبيئة واختيار مشروعات استثمارية غير مضرة بها.

- **إنشاء البنوك الخضراء:** يمكن أن يلعب القطاع المصرفي دورا مهما في حماية البيئة بفضل دوره كوسيط في الاقتصاد، وأفضل نموذج للبنوك التي تعمل في مجال تمويل المشاريع البيئية البنك الألماني الذي بلغ رأسماله **600** مليون أورو مع بداية **2005** كما وصل عدد خبراءه **120** خبير.

2- المصادر الخارجية لتمويل التنمية المستدامة

يمكن تعريف التمويل الأجنبي للتنمية من الناحية النظرية على أنه تحويل رأس المال النقدي أو العيني، الذي يقدمه القطاع العام أو الخاص في الدولة المانحة، نتيجة لطلب يتقدم به القطاع العام أو الخاص في الدولة صاحبة العجز بهدف القيام بمشاريع اقتصادية تفوق القدرة التمويلية للاقتصاد الوطني[14]. ومن هذا يتبين أن مصادر التمويل الأجنبية هي أشكال انتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر، تتمثل آليات التمويل الخارجية في:

2-1- المساعدات الدولية: حيث تقدم الدول الأجنبية إلى الدولة النامية منحا أو إعانات سواء أكانت نقدية في صورة عملات قابلة للتحويل أو عينية في صورة سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية. وقدرت ندوة "ريو ديجانيرو" النفقات العامة المتوقعة لأجندة **21** في البلدان النامية بمعدل سنوي يتجاوز **6100** مليار بين **1993** و **2000** حيث تقدم المنظمات الدولية المبلغ في شكل هبات أو قروض تفضيلية من قبل الدول المتقدمة، وعليه فعلى هذه الدول أن تلتزم بالهدف الذي اتفق عليه في الأمم المتحدة وهو تقديم نسبة **0.7** كل سنة من الناتج الوطني الإجمالي للدول في صورة مساعدات تنموية رسمية[15].

2-2- البنك الدولي: يعتبر البنك الدولي أول مؤسسة مالية متعددة الأطراف تضع سياسة للبيئة وتمثلت سياسة البنك الدولي في البداية اتجاه المشكلات البيئية في تقديم النصيحة، وفي سنة **1989** أحرز البنك تقدما كبيرا في إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياساته وعملياته حيث أصبحت الاهتمامات البيئية سمة غالبة في أعماله. ويقوم البنك الدولي بمساعدة الدول النامية على حماية بيئتها عن طريق:

- تقديم المشورة والمساعدات الفنية والتدريب
- مراعاة البعد البيئي في الاستثمارات
- المساعدة في حماية البيئة العالمية من خلال المساهمة في: الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونريال، صندوق البيئة العالمي، صندوق تمويل خفض انبعاثات الكربون لأغراض التنمية

2-3- الاستثمارات الأجنبية: وهي تحركات الأموال النقدية أو العينية والحقوق المعنوية، من بلد إلى آخر، لإقامة مشروع اقتصادي أو المساهمة في رأس مال مشروع قائم، بهدف تحقيق ربح يفوق ما يتوقع الحصول عليه من البلد المصدر لها. ففي هذه الوسيلة من وسائل التمويل الأجنبي تقوم الدولة الأجنبية من جانبها بالاستثمار في الدولة النامية سواء كان استثمارا مباشرا عن طريق إقامة المشروعات وتملكها كليا أو جزئيا، أو استثمارا غير مباشر عن طريق شراء أسهم في المشروعات القائمة.

2-4- صندوق البيئة العالمي: تم اعتماد صندوق البيئة العالمي رسميا عام 1994 في أعقاب مرحلة تجريبية لمدة 3 سنوات وكانت تدار مشاريع الصندوق في البداية بواسطة ثلاث وكلات منفذة في البنك الدولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ويتولى تنفيذها مجموعة من الشركاء العامين و الخواص بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية(16).

2-5- مبادلة الدين بالطبيعة: من المعروف أن مشكلة المديونية وأعبائها المتمثلة في الفوائد تستنزف الكثير من موارد الدول النامية وتجعل حكومات تلك الدول عاجزة عن تنفيذ البرامج التنموية وهذا ما أكده تقرير"بورتلند" أن الدول النامية تعاني مديونية مفرطة تؤثر سلبا على التنمية المستدامة فعبء الديون يؤدي بالكثير من الدول إلى استغلال أراضيها ومواردها بشكل مفرط بالإضافة إلى خدمة الدين التي تقلص وبشكل خطير من حصة ميزانياتها المخصصة لحماية البيئة(17).

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أهمية هذه الآلية في تمويل حماية البيئة إلا أن تطبيقها يبقى ضعيفا إذا ما قورن بحجم الديون التي تثقل كاهل الدول النامية. بالإضافة إلى ما سبق تم اقتراح بعض الآليات الأخرى لتمويل حماية البيئة نذكر منها(18):

- ضريبة توبين:اقترح جيمس توبين فكرة فرض ضريبة على الصفقات الدولية ذات المدى القصير يمكن اقتطاعها بالعملة الصعبة وتستخدم إيراداتها في تمويل حماية البيئة، ولكن المشكلفي هذا الاقتراح هو صعوبة تطبيقه على الصعيد الدولي حيث تفترض هذه الآلية تنسيقا دوليا لا يمكن تحقيقه.
- وخلافا للاقتراح السابق فضل مفاوضو برتوكول كيوتو من أجل تقليل انبعاثات الغازات إنشاء سوق عالمية لتداول الانبعاثات ويتم فيه إصدار حقوق دولية يمكن تبادلها بين الدول حيث تستطيع الدولة الحائزة على هذا الحق بيعه إذا استطاعت تقليل الانبعاثات إلى دولة أخرى أكثر إصدار للانبعاثات، وبالتالي فإنه تم خلق نوع من التجارة وهي تجارة الغازات-تجارة الكربون-.

رابعا: آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

تعتبر الجزائر من الدول الساعية إلى تحقيق التنمية المستدامة بمختلف جوانبها، حيث ومنذ الاستقلال سعت جاهدة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مع الاهتمام بالفرد ووضع أولويات مع المحافظة على البيئة لتحقيق قفزة نوعية في تحقيق التنمية المستدامة، ولعل أبرز آليات تحقيقها في الجزائر تبرز لنا من خلال الوسائل التنظيمية والمؤسساتية دور الجماعات المحلية، الوسائل الاقتصادية والقوانين ومراسيم التأثير البيئي لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

1– الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

إن الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر في إطار حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة تركز أساسا على الأدوات التالية[19]: سياسة منح الإعانات الحكومة، سياسة المنع والتقنين، السياسة النقدية والتجارية، السياسة الجبائية لخفض التلوث، مبدأ الملوث الدافع، السياسة الجبائية التحفيزية، السياسة الجبائية التعويضية.

2– دور الوسائل التنظيمية والجماعات المحلية في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر

وقصد تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر، فقد عملت الدولة على تطوير القطاع المؤسساتي للبيئة من أجل تجنب النتائج السلبية عن طابع عدم الاستقرار وتحديث الأدوات التنظيمية، يتماشى ومتطلبات التنمية.

3–التأثير البيئي قانون لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

ولعل أهم خطوة لتحقيق آليات التنمية المستدامة هو إتباع الجزائر لقوانين حماية البيئة من خلال التطرق إلى دراسة التأثير البيئي الذي يعتبر مهما جدا خاصة عند دراسة الجدوى البيئية والتي تدرس معها الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، لتكون بهذا الجزائر قد أدت إلى مراعاة جميع جوانب التنمية المستدامة.

يقصد بالتأثير البيئي : "الإجراءات العملية أو المنهجية لمعرفة الآثار البيئية لأي نشاط تنموي وتوقعها على البيئة ،وكذلك على صحة الإنسان وراحته"، حيث ظهر هذا المفهوم في الاتفاقيات والندوات العالمية بداية من ملتقى فرصوفيا ببولونيا سبتمبر **1987**، ثم اتفاقية إيسو حول دراسة التأثير البيئي في فلندا من **25** فيفري إلى **01** مارس **1991**[20]، أما بالنسبة للدولة الجزائرية فمفهوم دراسة التأثير البيئي ظهر من خلال جملة من القوانين أعدتها الدولة في المجال وفقا لعدة مراحل تاريخية.

الإطار التطبيقي للدراسة

أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

تأكيدا للمعلومات الواردة في الجانب النظري ورغبة في الاطلاع على مساهمة التمويل المحلي والأجنبي في التنمية، فإننا سنحاول اختبار هذا الدور من خلال تقدير نماذج انحدار متعدد.

1. **متغيرات النموذج**

سيتم إثبات فرضيات البحث من خلال استخدام أكثر من نموذج رياضي، نربط في كل مرة بين متغير تابع يعبر عن أحد مؤشرات التنمية بأربعة متغيرات مستقلة تتمثل في:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، ونرمز له بـ "FDI"،
- القروض الخارجية غير المسددة، ونرمز لها بـ "ED"،

- المساعدات الرسمية للتنمية، ونرمز لها بـ "ODA".
- الاستثمار المحلي: ونرمز له "INV"،

حيث أن المتغيرات معبرا عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وقد اعتمدنا على قاعدة بيانات البنك العالمي حول مؤشرات التنمية العالمية للحصول على السلاسل الزمنية للمتغيرات خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2016.

أما المتغيرات التابعة فتتمثل في بعض المؤشرات التي نعتقد أنها تعكس درجة التنمية الاقتصادية المحققة، وهي:

– معدل نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد: والذي يعكس متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال سنة، وهو من أكثر المقاييس شمولا لأنه يعطي صورة عن حالة الاقتصاد من انكماش ورواج، ونرمز له "GDPC". يحسب هذا المتغير بقسمة الناتج المحلي الإجمالي (محسوب وفقا لطريقة تعادل القوة الشرائية ومقيم بالدولار الأمريكي) على عدد السكان.

– هيكل الإنتاج: ممثلا بنسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونرمز له بـ"IND"، ويمثل نسبة مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي.

– الفجوة الادخارية: وتقيس نسبة تغطية المدخرات المحلية للاستثمارات المحققة، ونرمز لها بـ"SG"، وتحسب بالفرق بين إجمالي الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

– فجوة التجارة الخارجية: وتعبر عن قدرة الصادرات على تغطية الواردات، وتحسب بالفرق بين نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونرمز لها بـ "FTG".

– معدل التضخم: ويمثل معدل نمو مؤشر أسعار المستهلك "CPI"، معبر عنه بنسب مئوية، ونرمز له بـ"INF"، وقد تم الحصول على بيانات هذا المؤشر من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

كما أوضحنا سابقا سيتم في كل مرة تقدير نموذج انحدار متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews8 لتحديد أثر المتغيرات المفسرة على كل متغير تابع، كما سوف نعتمد على مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، ويوضح الجدول رقم (1) عرض وصفي لبيانات المتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة في الدراسة.

الجدول رقم (1): عرض وصفي لبيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغير	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الوسيط	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري
FDI	37	0.690285	0.651336	2.023757	0.243194-	0.675653
ED	37	35.35404	37.49115	83.51918	2.549907	24.93472
ODA	37	0.359601	0.306872	0.908747	0.054522	0.220433
INV	37	33.95780	31.84133	50.70906	22.44697	7.112258
GDPC	37	0.744859	1.307090	5.861446	4.231830-	2.462431
IND	37	49.67275	49.71060	60.46465	36.13135	5.600311
SG	37	4.301656	2.442221	26.89136	14.26853-	10.23933
FTG	37	4.788140	3.144065	26.89136	14.26853-	9.954394
INF	37	9.063595	5.857000	31.70000	0.300000	8.373127

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

2– الصيغة الرياضية للنموذج: وتعطى الصيغة الرياضية لكل نموذج على النحو التالي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 FDI_i + \beta_2 ED_i + \beta_3 ODA_i + \beta_4 INV_i + \mu_i$$

حيث: Y: المتغير التابع والذي يتم استبداله في كل مرة بأحد مؤشرات التنمية.

μ_i : حدالخطأالذييجبإضافتهللنموذجلينوبعنباقيالعواملالتيتؤثرعلىالنموذجولمتدرجلأسبابمعينة.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ تمثل معلمات النموذج، وi: يعبر عدد المشاهدات

ثانيا: اختبار سكون السلاسل الزمنية

للتحقق من مدى سكون بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، تم إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي–فولر الموسع (AugmentedDicky-Fuller Test). يتمثل فرض العدم بأن السلسلة الزمنية للمتغير تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير ساكنة، ويتمثل الفرض البديل بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغير، أي أنها ساكنة. ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم الحصول عليها:

الجدول رقم(2): اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى

المتغيرات	قيمةADF المحسوبة	القيمة الحرجة عند مستوى 5%	القرار
FDI	0.716553	3.040391	غير مستقرة
ED	3.587527	3.587527	مستقرة
ODA	0.892693	2.948404	غير مستقرة
INV	0.466029	2.945842	غير مستقرة
GDPC	4.214443	3.587527	مستقرة
IND	1.312502	2.945842	غير مستقرة
SG	5.944004	2.954021	مستقرة
FTG	1.747028	2.945842	غير مستقرة
INF	2.304803	2.954021	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

نلاحظ من خلال الجدول رفض فرضية العدم للمتغيرات الموضحة في الجدول بلون مغاير، أي أنها مستقرة عند المستوى ومتكاملة من الدرجة I(0)، أما بالنسبة لبقية المتغيرات فسيتم قبول فرضية العدم وذلك لوجود جذر الوحدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات عند المستوى لأن القيم المطلقة المحتسبة للاختبارأقل من القيم الجدولية، مما يستوجب دراسة استقراريتها عند الفرق الأول، ويوضح الجدول رقم (3) النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم(3): اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

المتغيرات	قيمةADF	القيمة الحرجة عند مستوى	القرار
FDI	3.966223	3.040391	مستقرة
ODA	10.28253	2.948404	مستقرة
INV	5.682393	2.948404	مستقرة
IND	5.931377	2.948404	مستقرة
FTG	5.242842	2.951125	مستقرة
INF	5.925884	2.948404	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

ثالثا: تقدير وتقييم النماذج

من خلال تقدير نماذج الانحدار تم التوصل إلى النتائج المعروضة في الجدول رقم (4).

الجدول رقم(4): نتائج تقدير النماذج وفقا لطريقة المربعات الصغرى

	المتغير التابع	β_0	β_1	β_2	β_3	β_4	R^2	$\overline{R}^2$	F	DW
النموذج الأول	*GDP*	*0.37*	*-0.31*	-0.01	-0.58	0.15	0.07	-0.06	0.54	*1.06*
		(1.84)	(-0.35)	(-0.72)	(-0.21)	(1.09)				
النموذج الثاني	*IND*	-1.21	-0.35	0.03	-4.73	-0.54	0.37	0.28	4.03	*1.69*
		(-1.21)	(-0.30)	(1.05)	(-1.26)	(-3.01)				
النموذج الثالث	SG	6.77	1.20	-0.05	-10.43	-0.25	0.04	-0.10	0.31	*0.42*
		(1.92)	(0.29)	(-0.65)	(-0.79)	(-0.40)				
النموذج الرابع	*FTG*	-0.96	-0.61	0.03	-2.51	-1.44	0.53	0.46	7.68	*1.58*
		(-0.59)	(-0.32)	(0.74)	(-0.41)	(-4.94)				
النموذج الخامس	*INF*	-0.42	-0.67	0.02	3.14	0.45	0.10	-0.03	0.74	*1.78*
		(-0.26)	(-0.36)	(0.40)	(0.52)	(1.56)				

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى مخرجات برنامج "Eviews"

- القيم الموضوعة بين قوسين تمثل t المحسوبة

تظهر نتائج تقدير كل نموذج ما يلي:

النموذج الأول: معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

توضح نتائج التقدير أن معلمات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الأجنبية والمساعدات الرسمية للتنمية تأخذ إشارة سالبة، وهو ما يتعارض مع منطق النظرية الاقتصادية.ومن خلال الاختبار الإحصائي لمعلمات النموذج يمكن القول أنه حسب اختبار إحصائية ستيودنت تبين أن β_0 تختلف عن الصفر، أي لها معنوية إحصائية، بينما بقية المعلمات ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، كما يلاحظ أن F المحسوبة أقل من F الجدولية، ومعامل التحديد المعدل سالب.

وعليه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

النموذج الثاني: هيكل الإنتاج

توضح نتائج التقدير أن معلمات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الرسمية للتنمية والاستثمار المحلي، تأخذ إشارة سالبة وهو ما يتعارض مع المنطق الاقتصادي، أما بالنسبة للقروض الأجنبية فتأخذ المعلمة الخاصة بها إشارة موجبة، وهي نتيجة مقبولة من الناحية الاقتصادية. كما يظهر الاختبار الإحصائي لكل معلمة من معلمات النموذج أنهوحسب اختبار إحصائية ستيودنت تبين أن β_4 تختلف عن الصفر، أي لها معنوية إحصائية، بينما المعلمات β_0، β_1، β_2 و β_3 ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، ولم تسمح إعادة تقدير النموذج بحذف أحد هذه المتغيرات في كل مرة والمفاضلة بين النماذج المتحصل عليها بالوصول إلى نموذج مقبول وتبين أن المتغير التفسيري INV وحده يؤثر عكسيا في نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي بنسبة 40%.

وعليه يمكن القول بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة هيكل الإنتاج والتمويل الأجنبي للتنمية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

النموذج الثالث: الفجوة الادخارية

توضح نتائج التقدير أن معلمات التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها الثلاثة إشارتها موجبة وهو ما يتعارض مع المنطق الاقتصادي، فمن أهم دوافع لجوء الدول النامية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو سد الفجوة الادخارية لذلك فوفقا للنظرية الاقتصادية ترتبط الفجوة الادخارية عكسيا بالتدفقات الدولية لرأس المال، أما بالنسبة للاستثمار المحلي فتأخذ المعلمة الخاصة به إشارة سالبة، وهي نتيجة مقبولة اقتصاديا. كما يظهر الاختبار الإحصائي لكل معلمة من معلمات النموذج أنه وحسب اختبار إحصائية ستيودنت تبين أن كل المعلمات ليس

لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%. كما يلاحظ أن F المحسوبة أقل من F الجدولية وأن معامل التحديد المعدل سالب.

وعليه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الفجوة الادخارية والمتغيرات المفسرة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

النموذج الرابع: فجوة التجارة الخارجية

توضح نتائج التقدير أن معلمات المتغيرات المستقلة إشارتها سالبة وهي نتيجة مقبولة اقتصاديا، فمن المفروض أن يساهم رأس المال الأجنبي في تقليص الفجوة الخارجية. كما يظهر الاختبار الإحصائي لكل معلمة من معلمات النموذج وحسب اختبار إحصائية ستيودنت أن β_4 تختلف عن الصفر، أي لها معنوية إحصائية، بينما المعلمات β_0 ، β_1 ، β_2 و β_3 ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، ولم تسمح إعادة تقدير النموذج بحذف أحد هذه المتغيرات في كل مرة والمفاضلة بين النماذج المتحصل عليها بالوصول إلى نموذج مقبول وتبين أن المتغير التفسيري INV هو الوحيد الذي يفسر التغيرات في فجوة التجارة الخارجية بنسبة 53%، وعليه يمكن القول بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فجوة التجارة الخارجية والتمويل الأجنبي للتنمية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

النموذج الخامس: معدل التضخم

توضح نتائج التقدير أن معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر تأخذ إشارة سالبة وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، أما معلمات كل من القروض الأجنبية، المساعدات الرسمية للتنمية والاستثمار المحلي فتأخذ إشارة سالبة، وهي نتيجة مقبولة اقتصاديا بالنسبة للقروض الأجنبية والمساعدات الرسمية للتنمية فلها آثارا تضخمية على البلدان المتلقية، وغير مقبولة اقتصاديا بالنسبة للاستثمار المحلي. كما يظهر الاختبار الإحصائي لكل معلمة من معلمات النموذجوحسب اختبار إحصائية ستيودنت أن كل المعلمات ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%. كما يلاحظ أن F المحسوبة أقل من F الجدولية وأن معامل التحديد المعدل سالب، وعليه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومتغيرات الدراسة في الجزائر.

رابعا: التحقق من جودة النماذج

حتى نستطيع الوثوق بنتيجة الانحدار للنماذج القياسية، وقدرتها التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها، لابد من اختبار توفر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، والجدول الموالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم(5): اختبار جودة نماذج الانحدار

	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي			اختبار تجانس البواقي			اختبار التوزيع الطبيعي		
	F	Prob	لا يوجد ارتباط ذاتي	F	prob	ثبات التباين	JB	Prob	*يتبع التوزيع الطبيعي*
النموذج الأول	0.124	0.95	√	0.114	0.74	√	0.164	0.92	√
النموذج الثاني	0.265	0.77	√	0.015	0.90	√	1.966	0.37	√
النموذج الثالث	50.33	0.00	×	11.41	0.00	×	0.501	0.77	√
النموذج الرابع	0.517	0.60	√	0.260	0.61	√	0.894	0.64	√
النموذج الخامس	0.019	0.98	√	0.004	0.95	√	5.224	0.07	√

المصدر: من إعدادالباحثتين استنادا إلى مخرجات برنامج "Eviews"

من خلال فحص صلاحية نماذج الانحدار، والتي بينت نتائجها، الموضحة في الجدول رقم (5)،أن البواقي في النماذج المقدرة تتصف بثبات التباين ما عدا النموذج الثالث، وبناء على نتائج اختبار خاصية التوزيع الطبيعي والتي أشارت فيه نتائج اختبار Jarque-Bera إلى أن البواقي النماذج المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي. كما توضح أن بواقي نماذج الدراسة تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، باستثناء النموذج الثالث حيث تشير نتائج اختبار Breusch-Godfrey أن احتمالية احصائية F أقل من 5% وهو ما يشير إلى وجود ارتباط ذاتي بين البواقي والذي يؤثر وجوده على دقة المعاملات المقدرة وتحيزها.

خامسا: تحليل وتفسير النتائج واختبار صحة الفرضيات

أكدت الدراسة من خلال تحليل نماذج الانحدار، واختبارات الدلالة، أنه:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصادر التمويل الأجنبي للتنمية بأشكالها الثلاثة وبين المؤشرات التي استخدمت لقياس مستوى التنمية في الجزائر"،

فتدفقات القروض الخارجية والمساعدات الرسمية وحتى الاستثمار الأجنبي المباشر، لم تسهم في تفسير التغيرات في مؤشرات التنمية، وعليه فإن هذه التدفقات لم تساهم فعلا في دفع عجلة التنمية في الجزائر خلال فترة الدراسة. وقد يرجع ذلك إلى تواضع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر، حيث وصلت إلى اثنان بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في أحسن الأحوال، وهي نسبة ضئيلة جدا لا يمكن أن يكون لها تأثير فعال على التنمية للبلد، كما أنها تقتصر في معظمها على قطاع النفط، كما أن هذه القيمة الهزيلة، لها ما يبررها، إذ لا يمكن أن ننتظر بتفاؤل قدوم مثل هذا الاستثمار، ومناخ الاستثمار لا يبعث على الارتياح إطلاقا، فالجزائر تصنف في المراتب الأخيرة لمؤشر التنافسية العالمي. وكذلك الأمر بالنسبة للمساعدات الرسمية للتنمية التي لم تتلقى منها الجزائر طيلة فترة الدراسة أكثر من 0.9%من الناتج المحلي. أما تدفقات القروض الخارجية فقد كانت عبئا ثقيلا على الجزائر أدخلها في دوامة المديونية وما خلفته من مشاكل اقتصادية واجتماعية. كما نلاحظ أن حجم الفجوة

الادخارية بالجزائر سجلت قيما موجبة ابتداء من 1999 مما يعني أن إجمالي الادخار المحلي أكبر من إجمالي الاستثمار.

"كما تبين أنه حتى رأس المال المحلي لم يساهم في تفسير التغيرات في معظم مؤشرات التنمية"،

هذه النتيجة تؤكد النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة حول الجزائر(ناصري نفيسة، 2013-2014)، والتي ترى بأنه خلافا لما هو مألوف في الدول النامية عامة حيث أن المشاريع التنموية بها تبحث عن تمويل خارجي لضعف التمويل الداخلي، فإن الموارد المالية للجزائر تبحث عن مشروعات لتمويلها، حيث أن التنويع في الإنتاج والصادرات لا يتطور بوتيرة تطور قطاع المحروقات الذي عرف تطورًا كبيرًا في الآونة الأخيرة، سواء كان ذلك على صعيد الإيرادات من العملة الصعبة التي يوفرها، كما على صعيد تطوير الإنتاج ومضاعفة الاكتشافات. وتتمثل التحديات في قدرة الجزائر على اغتنام الفرص التي أتاحتها لها ظروف الوفرة المالية فيها، على أفضل وجه ممكن، فما أتت به الوفرة المالية النفطية ستذهب به الندرة المالية النفطية إذا لم يتم الإسراع في تجميع كافة الطاقات المالية وغير المالية الكبيرة منها والصغيرة، ومن ثم العمل على تعبئتها وبالتالي إعادة تشكيلها في صورة كيانات أو مشاريع اقتصادية فعالة تزيد من نطاق القاعدة الإنتاجية المحلية وتحد من أثر التراجع في العائدات النفطية على بنية الاقتصاد الوطني.

الخاتمة

تتطلب كل عملية تنموية مجموعةمن العوامل من أهمها الموارد المالية، وهذه الموارد يلزم أن يكون جلها آتية من المجتمع حتى تكون التنمية أصيلة وذات فعالية. وبالرغم من أن تمويل خطط ومشاريع التنمية لا يعتمد فقط على الموارد الوطنية بل يتعين الاستعانة بالموارد الخارجية، إلا أنه يجب التأكيد على أن العبء الأكبر من متطلبات تمويل التنمية يقع على المصادر الوطنية. ويرجع التركيز على التمويل المحلي للتنمية ليس فقط إلى المشاكل التي قد تصاحب الإفراط في الاعتماد على الموارد الخارجية بل أن معظم أعباء التنمية الاقتصادية تتحملها الموارد المحلية الحقيقية في المدة الطويلة. وقد تلجأ الدول إلى المصادر الأجنبية لتمويل مشاريعها التنموية، وبينما يمكن للاستثمار الخاص المباشر أن يلعب دورا في تمويل الأنشطة الإنتاجية حيث تتوافر فرص للأرباح المرتفعة، فإن تمويل إقامة الهياكل الأساسية يتطلب أشكالا أخرى من تدفق رأس المال تتخذ في العادة شكل قروض طويلة أو متوسطة الأجل. كما قد تتخذ في بعض الأحوال شكل مساعدات أو معونات سواء متعددة الأطراف أم ثنائية.

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة بما يلي:

– إن برنامج التنمية لا بد أن ينطلق من مبادئ المجتمع وقيمه، ويعبئ طاقات الشعب الروحية وقواه الاجتماعية، ويتبنى سياسات اقتصادية جادة وجريئة، تعتمد الواقعية، وتحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الاستثمار والادخار، وبين الصادرات والواردات، وتأخذ في الحسبان مرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي، والإمكانات المتاحة للمجتمع من أجل التغيير المنشود وتحقيق السلم الاجتماعي والرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي.

– إن دور الدولة في ظل التوجه نحو التحرر الاقتصادي يتغير، لكنه يجب أن يزداد فاعلية لكي تستطيع أن تحقق التوازن بين رفع كفاءة الأداء الاقتصادي والأهداف التنموية بصورة شاملة، حيث يمكن أن يتولد عن غياب القواعد والنظم الفعالة في تنظيم الاستثمارات الأجنبية زيادة في حساسية الاقتصاد الوطني للتقلبات العالمية، كما تؤدي احتمالات عدم توفر الخدمة للقطاعات الأكثر احتياجا أو انتقال المراكز الاحتكارية من الدولة إلى الشركات المستثمرة وغياب ضوابط لجودة الخدمة أو السعر. وهو ما يمكن أن يقود لظواهر عدم الاستقرار الاقتصادي، كما تؤدي إلى مزاحمة الشركات المحلية في منافسات غير عادلة. ويتوجب على أية حكومة في ظل الانتقال إلى اقتصاد مفتوح القيام بزيادة الكفاءة الإنتاجية، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي، وتصحيح نواحي الفشل في السوق، إشاعة المساواة من خلال التخطيط، واستخدام الضرائب والإنفاق لإعادة توزيع الدخل لصالح فئات معينة.

– بغية جذب تدفقات رأس المال الإنتاجي وتحسين هذه التدفقات، لابد للبلدان من مواصلة جهودها لتأمين مناخ استثماري شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به، وتأمين الآلية المناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية، والتي تقوم على أساس سياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي السليمة والتي تسمح للأعمال التجارية المحلية والدولية بالعمل بكفاءة وبصورة مربحة على نحو يكون له أقصى التأثير في التنمية. ويجب بذل جهود خاصة في مجالات لها الأولوية مثل السياسة الاقتصادية والأطر التنظيمية بغية تشجيع الاستثمارات وحمايتها، بما في ذلك المجالات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وتجنب الازدواج الضريبي، وتشجيع البيئة التنافسية. مع التأكيد على ضرورة تعزيز برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات الإنتاجية وتوفير ما يكفي من التمويل لها، وذلك بناء على طلب الجهات المستفيدة.

– إن تشجيع الاستثمار الأجنبي لا يمنع من إحاطته بقيود قانونية تضمن سلامة الدولة وأمنها ومنع سيطرة الأجانب على مقدرات الاقتصاد الوطني ومنافستهم لرأس المال الوطني. فالفوائد التي تعود على الاقتصاد الوطني من الاستثمارات الأجنبية ليست هي الاعتبار الوحيد الذي تجب مراعاته في هذا الصدد. وإنما ينبغي للدولة إجراء الموازنة بين استقطاب رأس المال الأجنبي، وبين المحافظة على المصالح الوطنية. لذلك فإن من حق الدولة أن تضع شروطا لقبول الاستثمار الأجنبي على إقليمها بحيث لا يُسمح له إلا إذا كان منسجما مع أهدافها الوطنية. وتعد تلك الشروط في الواقع انعكاسا لحق الدولة في رقابة ممارسة النشاط الاقتصادي والتجاري على إقليمها.

– توجيه تدفق رؤوس الأموال إلى القطاع الاقتصادي الحقيقي، وتنظيم تدفقه من خلال الضرائب وأسعار الصرف والسياسة الصناعية وغيرها من القواعد والقوانين. وضرورة استخدام المزايا والحوافز الضريبية لتوجيه الشركات الاستثمارية نحو الأقاليم الأقل تقدما والتي هي في حاجة إلى مزيد من الاستثمارات لتحقيق تنميتها الاقتصادية، بما يكفل تحقيق تنمية إقليمية متوازنة وتخفيف الضغط السكاني عن المدن الكبرى وإنشاء مراكز جذب جديدة للعمالة.

الهوامش والمراجع:

[1]- القاضي عبد الحميد محمد، (1979): **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الجامعات المصرية: الإسكندرية، مصر، ص ص. 83-84.

[2]- بكري كامل، (1986): **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعةوالنشر: بيروت، لبنان، ص ص. 63-67.

[3]- المقدسي سمير، (2006): **في الفكر التنموي المعاصر وواقع التنمية في الوطن العربي**، الطبعة 1، دار الطليعة للطباعة والنشر: بيروت، لبنان، ص ص. 61-62.

[4]- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، (2007): **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**،دار صفاء: عمان، الأردن، ص ص .251-252.

[5]- الرفاعي سحر قدوري، (2006):**التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق**، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنعقد في الجمهورية التونسية، ص. 26.

[6]- عجام ميثم صاحب، سعود علي محمد، (2006): **فخ المديونية الخارجية للدول النامية: الأسباب والإستراتيجيات**، دار الكندي للنشر والتوزيع: إربد، الأردن، ص. .56

[7]- داودي الطيب، (2008): **الإستراتجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص ص. 58-59.

[8]- القريشي مدحت، (2007): **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة 1، دار وائل للنشر: عمان، الأردن، ص. 190.

[9]- قريصة صبحي تادرس، (2005): **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص. .109

[10]- مفتاح الصالح، بن سمينة دلال، فعالية السياسة الاقتصادية في مواجهة المشكلات البيئية، الملتقى الوطني حول :اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي المدية، 6-7 جوان،2006، ص.5.

[11]-رزاق أسماء، مرجع سبق ذكره، ص..45

[12]- بن ثابت علال، بديرينة مراد، **متى تصبح السياسة الاقتصادية سياسة بيئية دراسة في الإجراءات الاقتصادية لحماية البيئة**، الملتقى الوطني حول: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي المدية، 6-7 جوان، ص.10.

[13]- رزاق أسماء، مرجع سبق ذكره،ص..46

[14]- عجام ميثم صاحب، سعود علي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 66.

[15]-رزاق أسماء، مرجع سبق ذكره، ص..47

[16]- المرجع نفسه،ص.49.

[17]- محمد عبد العزيز عجمية،محمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية – مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص..326

[18]- رزاق أسماء، مرجع سبق ذكره ، ص..50

[19]- بالي حمزة، موساوي عمر، **إدماج البعد البيئي في السياسة الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة والاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص ص. 9 -.11

[20]- محمد زرقون، رواني بوحفص، **دور دراسة الجدوى البيئية في ترشيد القرار الاستثماري والمحافظة على البيئة**، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي المدية، 07/06 جوان 2006، ص. 2.

الملحق رقم (1): قائمة مختارة لمؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في إطار أجندة القرن 21

البعد الاجتماعيSOCIAL Dimension					
R	**S**	**DF**	**Indicator**	**Sub-thème**	**Thème**
	X		نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر Percent of population living below poverty line	**الفقر** **Poverty**	**العدالة** **Equity**
	X		دليل جيني لعدم تساوي الدخل Gini Index of Income Inequality		
		X	معدل البطالة Unemployment Rate		
	X		نسبة متوسط أجر المرأة إلى متوسط أجر الرجل Ratio of Average Female Wage to male Wage	**تكافؤ النوع** **GenderEquality**	
	X		حالة التغذية بالنسبة إلى الأطفال NutritionalStatus of Children	**حالة التغذية** **NutritionalStatus**	**الصحة** **Health**
	X		معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات Mortality rate Under 5 years old	**الوفيات** **Mortality**	
	X		العمر المتوقع عند الميلاد Life ExpectancyBirth		
	X		نسبة السكان الذين يحصلون على وسائل مناسبة للصرف الصحي Percent of Population with adequate sewage disposal	**الصرف الصحي** **Sanitation**	
	X		نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب مأمونة Percent of Population with Safe Drink Water	**مياه الشرب** **Drinking Water**	
X			نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية الأولية Percent of Population with Access to Primary health Care Facilities	**الرعاية الصحية** **Healthcare Delivery**	
X			التحصين ضد الأمراض المعدية للأطفال Immunization Against Infections Child hood Diseases		
X			معدل استخدام وسائل الحمل Contraceptive Prevalence Rate		
		X	عدد الأطفال الذين يصلون إلى الفصل الخامس للتعليم الابتدائي Children Reaching Grads 5 of Primary Education	**مستوى التعليم** **Education level**	**التعليم** **Education**
		X	مستوى انجاز الكبار للتعليم الثانوي Adult Secondary Education Achievement level		
		X	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لكبار السن AdultLiteracy rate	**الإلمام بالقراءة والكتابة** **Literacy**	
	X		مساحة السكن لكل شخص Floor Area per Rate	**الظروف المعيشية** **Living Conditions**	**الإسكان** **Housing**
X			عدد الجرائم المسجلة لكل 100000 من السكان Number of Recorded Crimes per 100.000Population	**الجريمة** **Crime**	**الأمن** **Security**

		x	معدل نمو السكان Population Growth Rate	تغير السكان Population Change	السكان Population
X			نسة السكان في المناطق الحضرية والمستوطنات العشوائية Population of Urban Formal and Information Settlements		
البعد الاقتصادي Social Dimension					
		x	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per Capita	الإنجاز الاقتصادي Economic Performance	الهيكل الاقتصادي Economicstructure
		x	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي Investment Share in GDP		
	X		الميزان التجاري للسلع والخدمات Balance of Trade in Good Service	التجارة Trade	
	X		نسبة الديون للناتج المحلي الصافي Debt to GNP Ratio	الحالة المالية Financial Status	
	X		كثافة استخدام المواد Intensity of Material Use	استهلاك المواد MaterialConsumption	أنماط الإنتاج والاستهلاك Consumptionand production Patterns
		X	معدل استهلاك الطاقة للفرد سنويا AnnualEnergyConsumption per Capita	استخدام الطاقة Energy Use	
	X		نسبة مساهمة موارد الطاقة المتجددة في الاستهلاك Share of Consumption of renewable Energy Resources		
	X		كثافة استخدام الطاقة Intensity of Energy Use		
		X	معدل توليد النفايات الصناعية والمنزلية الصلبة Generation of Industrial and Municipal Solis Wate	إدارة وتدوير المخلفات WasteGeneration and Management	
		X	معدل توليد النفايات الخطرة Generation of HazardousWaste		
		X	إدارة النفايات الإشعاعية Generation of Radioactive Waste		
X			معدل إعادة استخدام تدوير النفايات WasteRecycling and Reuse		
	X		متوسط المسافة المقطوعة للشخص حسب أنماط النقل المختلفة Distance Traveled per Capita by Mode of Transport	النقل Transportation	
x			الاستراتجية القومية للتنمية المستدامة National SustainableDevelopmentStrategy	تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة Strategic Implementation of SD	الإطار المؤسسي Interntional
	X		تنفيذ الاتفاقيات الدولية Implementation of Reified Global Agreements	التعاون الدولي International Cooperation	
	X		عدد المستخدمين للانترنت لكل ألف من السكان Number of Internal Subscribers per 1000 Inhabitants	الحصول على المعلومات Information Access	القدرة المؤسسية IntentionalCaplets
X			عدد خطوط التليفون الرئيسية لكل 100 شخص Main Telephone lines per 1000 Inhabitants	Communication Infrastructure	
X			الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي Expenditure on research and development as a percent of GDP	العلوم والتكنولوجيا Science and Technology	
		X	الخسارة الاقتصادية والبشرية نتيجة الكوارث الطبيعية Economic and Human loss Due to Natural Disasters	DisasterPreparedness and Response	

DF:مؤشرات الدفع Driving force Indicators وتقيس الضغوط أو العوامل المسببة للمشكلة.

S: مؤشرات الحالة State Indicators وتقيس التغير الحادث في المشكلة محل الدراسة.

R: مؤشرات الاستجابةResponseIndicators وتقيس جهود الإصحاح التي يقوم بها المجتمع لإدارة البيئة

المصدر: محمد سمير مصطفى، (2006)، **استراتيجيات التنمية المستدامة مقارنة نظرية وتطبيقية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة (المجلد الأول)، الدار العربية للعلوم ناشرون: بيروت، لبنان، ص ص. 468-471.